بموجب معاهدة فرساي ظهرت دول جديدة في اوربا الشرقية وهي:

1-ظهرت بولندا التي تكونت من بولندا الروسية والنمساوية والبيروسية القديمة وامتدت الشرق ايضا ولم تحدد المعاهدة حدود بولندا الا في عام 1920 بعد الحرب البولندية – الروسية

2-تضخمت رومانيا بعد اكتساب ترانسلفانيا على حساب هنجاريا والبوكوفين على حساب النمسا وبسارابيا وثلثي بانات تيميسفار.

3-شملت يوغوسلافيا على صربيا القديمة والجبل الاسود وكرواتيا ومناطق النمسا المأهولة بالسلوفين والثل الباقي من بانات تيميسفار والقسم الشمالي من مقدونيا واصبحت تتألف من 14 مليون نسمة

4-اوجدت المعاهدة تشيكوسلوفاكيا ونفوسها اكثر من 13 مليون منهم ستة مليون تشيكي وثلاثة ملايين سلوفاكي وثلاثة ملايين الماني في منطقة السوديت على محيط بوهيميا و700،00 مجري في جنوب بوهيميا و600,000 اوكراني او روتيني في روسيا الجنوبية .

وكان هذا التوسع على حساب الدول المنهرمة بلغاريا والنسما والمجر فقد فقدت هنجاريا ثلثي ارضيها السابقة وارجعت سكان النمسا الى ستة ملايين نسمة وفقدت بلغاريا كل اماكن الوصول الى بحر ايجة بسبب توسع اليونان وخسرت المانيا او بن ومالميدي الى بلجيكيا اضافة الى الالزاس واللورين

5-واعلن استقلال ارمينيا ولم تحدد حدودها في معاهدة سيفر

وقد وعدت الولايات المتحدة وبريطاينا فرنسا بميثاق الضمان بتقديم المساعدة اذ ماوقعت فرنسا ضحية عدوان ما في المستقبل لكن مجلس الشيوخ الامريكي رفض المصادقة على معاهدة فرساي في 20 تشرين الثاني 1919 وعرضت المعاهدة مرة اخرى ورفضت في 2 اذار 1920 وبالتالي على ميثاق الضمان الذي وعدت به فرنسا .

**فرنسا بين الحربين (1919-1939)**

حصلت اثناء الحرب تغيرات في سير العملية السياسية وفي تنظيم السلطات العامة فقد جرى تنظيم في صلاحيات مجلس الوزراء اي عمل الحكومة وتم استحداث المجلس الحربي . وعلى الصعيد السلطة التشريعية زادت سلطات اللجان البرلمانية لانها حولت في تموز 1916 ممارسة حق التفتيش وذلك بأرسال مفوضين لدى الجيوش وفي الجانب التنظيم الاقتصادي جرت محاولات في عامي 1917 و1918 لتأسيس مناطق اقتصادية وهي اوسع من المقاطعات الفرنسية وكان ذلك بداية لاصلاح الاقتصادي لكن هذه الاصلاحات التي حدثت اثناء الحرب لم تعش عندما توطد السلام اذ عادت النظم السياسية والاقتصادية والادارية في عام 1919 الى ماكنت عليه عام 1914 لذا ارتفعت الاصوات المطالبة بتجديد النظم والاصلاح الدستوري وزيادة سلطات رئيس الجمهورية والاصلاح الاقتصادي والاداري وجرت اثناء انتخابات عام 1919 حملة تطالب بأعادة النظر برعاية السمندر رميللران وموريس باريس الا ن الاحزاب السياسية الحاكمة لم تستمع لهؤلاء المصلحين وذلك لمعالجة اوضاع فرنسا الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب التي دمرت 289 الف منزل اضافة الى اضرار 422 الف منزال اخر وائتلاف 3,375,000 هكتار من الاراضي الزراعية وفقدان 90% من قطعيها البقري و80 % من خيلها وكانت خسائر فرنسا البشرية فادحة لافقد مات 1,354,000 نسمة اي 20% من سكانها .

فامتازت هذه المرحلة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي اذ كانت فرنسا بحاجة لسد حاجاتها الاقتصادية للاستيراد من امريكا وبريطانيا وخلال بضعة اشهر هبطت اسعار القطن بمقدار الثلثين والجنطة للنصف والسكر الى 80% ونشأ ذعر من انتشار البطالة وهبطت قيمة الفرنك الفرنسي بحيث اصبح في عام 1919 قيمة كل 12 فرنك يعادل دولار امريكي اذا كانت القضية المالية اعظم سبب للمشاكل التي اجتازتها فرنسا خلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة لم تعرف فرنسا صعوبات مالية قبل الحرب لان ثروة البلاد كانت تعوض زيادة النفقات بسهولة ولكن الوضع تبدل في عام 1919 بنتيجة النفقات التي انفقت للحرب والنفقات التي وجب تخصيصها للأعمار المناطق والمصانع المدمرة.

ولم تعمل الحكومة الفرنسية شيئا حتى انتخابات تشرين الثاني 1919 لحل الازمة المالية وكان مبدأ وزير المالية آنذاك ستدفع المانيا وقد جرت محاولة في عام 1919 لكنها كانت محدود كثيرا وكانت موارد الدولة غير كافية فاضطرت الحكومة الى الاستمرار في الاقتراض وكانت تعقد الدين لأجل قصير تصنع نفسها في وضع حرج لان القروض يمكن ان تنتهي اجلها دون تجديد مما افقد الثقة بالفرنك مما شكل ازمة مالية حادة وحدثت تطورت دولية جديدة بعد رفض مجلس الشيوخ الامريكي المصادقة على معاهدة فرساي في تصويتين في 20 تشرين الثاني 1919و 2اذار 1920 ادى الى انتهاء الوعد الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية الى فرنسا بتقديم الدعم للأخير عند تعرضها الى اعتداء الماني الامر الذي شجع بريطانيا الى الانسحاب من نفس الوعد بعد انسحاب الولايات المتحدة فاضطرت فرنسا الى البحث عن تحالفات مع دول صغيرة فقد عقدت فرنسا تحالف مع بولندا في 19شباط 1921 فضلا عن دعم السياسة الفرنسية الوفاق الصغير الذي تم في 23 نيسان بين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمعاهدة التي عقدت في 31 اب 1922 بين يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وكان الوفاق الصغير موجها بصورة خاصة ضد المجر التي اخذت تبدي ميلا لاعادة النظر في معاهدة فرساي بغية تعديل الحدود التي فرضتها المعاهدة ثم عقدت فرنسا حلفا مع تشيكوسلوفاكيا في 25كانون الثاني عام 1924 ومن ثم عقدت فرنسا حلفا مع يوغوسولافيا في 11تشرين الاثني عام 1927

بقت الازمة المالية حادة جدا خلال ثلاثين شهرا دون توصل الاحزاب السياسية الى اتفاق على وضع برنامج مالي ، فقد كان المعتدلون يريدون زيادة موارد الدولة بواسطة الضرائب المباشرة فيما كان الاشتراكيون على العكس لايقبلون زيادة الضرائب المبارة ويريدون مراقبة شديدة على ضريبة الدخل بوضع دفتر القسائم اما الراديكاليون فلم يقبلوا ببرنامج المعتدلين المالي ولاببرنامج الاشتراكيين وهذا التردد من الحزب الراديكالي امد في اجل الازمة

هذا ولما تتجدد سندات الخزينة تفاقمت الازمة ورفضت المصارف العالمية الكبرى في عام 1925 تقديم القرض القصيرة الى الحكومة الفرنسية فاضطرت الدولة الى الالتجاء الىالقروض من بنك فرنسا المركزي اي انها عجلت في التضخم النقدي.

والواقع كان اسباب الازمة نفسية اكثر بكثير مما هي اسباب فنيه ففي عام 1926 منح البرلمان سلطات الى رئيس الحكومة ريمون بوانكارية لمعالجة هبوط قيمة الفرنك ونجح الاخير بسهولة في رفع قيمة الفرنك ويجب ان لاننسى ان حاجة فرنسا للاموال الكثير للاعمار قد انتهت ولم يكن هناك داعي لسحب الارصدة من البنك المركزي

ومن الواضح كان لهذه الازمة نتائج اجتماعية فقد كان هبوط قيمة الفرنك مصحوبا بارتفاع في الاسعار وكان من الطبيعي ان يطالب العمال بزيادة الاجور وقد تسببت تلك المطالبات بحدوث حركات اضرابات عمالية وكان من اهمية حركات الاضراب بين شباط وايار 1920 اي في بداية الازمة المالية وفي الوقت الذي حصلت فيه الازمة الاقتصادية حدثت عدة اضرابات منها. اضراب الملاحين واضراب عمال الاحواض البحرية واضراب عمال الصناعة المعدنية واضراب عمال البناء الخ ولاحقت الحكومة المحرضين والمدبرين لهذه الاضرابات وهددت الاتحاد العام للعمل الذي ينظم هذه الاضرابات بالحل

وحدثت فيعام 1921 هدوء واضح في لناحية الاجتماعية اذ قرر الاتحاد العام للعمل اقصاء العناصر الشيوعية الذين الغوا الاتحاد وبقي عمال النقابات من جهة ثانية عقدت فرنسا وروسيا اتفاق ربالو في 16 نيسان 1922 تناول القضايا الاقتصادية

بنتيجة اضرابات عام 1920 ضعافا يعانون المصاعب الجمة حركة الاحتجاج الاجتماعي بقيت على بسبب ذلك وكان اقل خطر كان ينتظر ان تكون في عهد الازمة المالية الشديدة ولمي كن هناك احد يدعو الى الثورة برغم اخفاق الحكومة في حل الازمة ولم تستنتج انتخابات عام 1928 الا زيادة قليلة في صوات الشيوعين وقد ادت الازمة المالية الى عدم الاستقرار السياسي في فرنسا ان اول مرحلة لهذا التطور السياسي هي حكومة الكتلة الوطنية من تشرين الثاني 1919 الى ايار 1924 لقد جرت الانتخابات في 1919 بالتصويت وفق نظام التمثيل النسبي في كل الاقاليم وقد وجدت ثلاث قوائم في جميع الاقاليم وهي قائمة الكتلة الوطنية التي تضم العناصر المعتدلة وقائمة الراديكاليين وقائمة الاشتراكيين واتحدت عناصر اليمين بينما وقفت عناصر اليسار من الرايكاليين والاشتراكيين منقسمة وحسب نظام الاقتراع على القائمة والتفوق المعطي للأكثرية كانت الفائدة لصالح القوائم الموحدة وقد حصل معتدلوا الكتلة الوطنية على 380 مقعدا اي انهم حصلوا على الاكثرية المطلقة .

غير ان الكتلة الوطنية بقيت عقيمة تقريبا في العمل السياسي فلم تغادر عمل جماعة الادارة القدماء ولم يكن لها اي منهاج ولم تبد اي اهتمام في معالجة الازمة المالية ولما وصلت الازمة في عام 1923 الى التفاقم ولم تدفع المانيا التعويضات المفروضة عليها قررت الحكومة الفرنسية زيادة الضرائب 20% وهذا ماسمي العشر المضاعف وطالبت الحكومة من جهة اخرى البرلمان للسماح بالغاء بعض الوظائف بمراسيم تشريعية وفكرة اللجوء الى المراسيم التشريعية سببت معارضة شديدة قام بها الراديكاليون والاشتراكيون واصبحوا ينهبون الى ان هذا النظام ليس الا وسيلة للنظام الدكتاتوري وجرت لانتخابات مرة اخرى في 11 ايار 1924 بنفس النظام الانتخابي فعرفت الاحزاب اليسارية من الراديكاليين والاشتراكيين الخطأ الذي ارتكبته سابقا، فتلافته واتحدت ووجدت قوائم كارتل اليسارين الى جانب قائمة الكتلة الوطنية التي لم تحافظ في الاقاليم على وحدتها وانقسمت وكانت النتيجة ظفرا لكارتل اليسارين فقد انخفضت مقاعد معتدلي الكتلة الوطنية

من 380 الى 210 وشكل الراديكاليون الحكومة برئاسة هريو الاشتراكيون

سلكت الحكومة الراديكالية سياسية مناوئة للدين فقد وضعت مشروعا لتطبيقه في فرنسا يتعلق بايقاف عمل الجمعيات الدينية واعتماد التعليم العلماني وفضل الكنيسة عن الدولة ولكن المشروع لم يستطع حل المشكلة المالية لان الراديكاليين والاشتراكيين الذين يشكلون الاكثرية لم يكونوا على وئام في الحلول الواجب تنبيها وعدم القدرة علىحل الازمة شجع نمو حركة معادية للبرلمان في اوساط اليمين وشود في العام 1925 ظهور جماعات ذات ميول فاشية تصرح بان الدكتاتور وحده يستطيع انقاذ فرنسا.

اراد مجلس الشيوخ اجتناب نمو هذه الحركات المناوئة للبرلمان فقلب في نيسان 1925 وزارة هربو وخلال خمسة عشر شهرا كانت الوزارات تشبه شلال حقيقا وكان من المستحيل ايجاد وزارة تستطيع وضع برنامج لاصلاح المالية وتعرضه وتوالى تدهور الفرنك حتى تموز 1926 في هذا الحين بدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة الاتحاد الوطني وشكل ريمون بوانكارية وزارة الاتحاد وتوصل بسرعة الى تقويم الفرنك ولكن اذا تحقق الاتحاد الوطني تقريبا في البرلمان فأنه لم يتحقق في بلد استمرت به العدواة بين الراديكاليين والمعتدلين .

وفي انتخابات نيسان 1928 جرى التخلي عن نظام الاقتراع على القائمة للعودة الى الاقتراع بحسب الدائرة دلت بالاجمال على تحبيذ سياسة بوانكارية عليه في عام 1919 فقد حصلوا علىنحو 330 مقعدا وكانت هذه الاكثرية كافية ليستطيعوا الحكم وحدهم وظل الراديكاليون مع هذا مشتركين في الحكومة حتى تشرين الاول 1928 عندما قرر المؤتمر الرايكالي الذي انعقد في انجيه التصويت على توجيه لوم الىالحكومة وطلب الى الوزراء الراديكاليين ان ينسحبوا من الحكومة ويبدو ان الراديكاليين رأوا ان لافائدة من الاستمرار في التعاون مع .

اليمين وبقيت الحكومة مشكلة من المعتدلين وقد انظم اليهم الجمهورين والاشتراكيين ودامت هذه الحالة حتى عام 1932 وبرغم تحسن الحالة المالية والعودة الى نوع من الاستقرار الحكومي منذ عام 1928 كان يلاحظ في الحياة السياسية الفرنسية بعض القلق اذا كانت فرنسا تعاني ازمة سلطة وليس للبرلمان اصول في العمل ، وكان يتكلم كثيرون وحتى داخل الحزب الرايكالي عن اصلاح الدولة دون الوصول الى اتفاق على منهاج وتأثر فرنسا في اواخر عام 1931 بالازمة الاقتصادية العالمية اذ فشلت سياسة حكومة اندرية تارديو لتخليص البلاد من الازمة وكاد مصرف التسليف القومي ينهار لولا ان انقذه تدخل المصارف الاخرى وتدخل الحكومة لذا لاغرابة في ان الانتخابات العامة التي جرت في ايار عام 1923 احدثت ردة وكان النجاح حليف كارتل اليساريين وهم الراد يكاليين والاشتراكيين والشيوعيين ولكن الراديكاليين والاشتراكيين لم يكونوا متفقين في التدابير الواجب اتخاذها لتقويم الحالة المالية العامة.

وكان الوضع شبيها بالوضع الذي شهده عام 1924-1925 اي ان البرلمان كان عاجزا عن ايجاد الحلول الناجحة لحل الازمة المالية.

واتاحت هذه الظروف الفرصة لحملة المناوئة للبرلمان فأخذت بالنمو وتوسع متخذه اسلوب عمل العصابات وكان بعضها يعمل بوحي فاشي ووضعت قضية ستاسكي النار في البارود وهي قضية احتيال وسرقة بسيطة لكن تدخل برلمانيين لمنع القضية من السير في مجراها القضائي وهذا دليل على ان استقلال القضاء لم يكن محترما عدا يمس جوهر القضية وهو عجز الحكومة.

وفسحت قضية ستافسكي هذه مجالا لحوادث خطيرة وقعت في 6 شباط عام 1934 وهي ان العصابات قامت بمناورات امام قصر فرساي مقر مجلس النواب وسرعان ماانقلبت هذه المناورات هذه المناورات الى مصادامت بين مؤيدي النظام الجمهوري والمطالبين بعودة النظام الملكي لكن الحكومة استطاعت حماية القصر بقوة الشرطة والحرس المتنقل دون تدخل الجيش الذي بقي ملازما تحفظه.

ولكن هذه المظاهرة قضت على حكومة الاكثرية البرلمانية وزارة والادارية وتوصلت الى الحكم حكومة جديدة وهي حكومة الاتحاد الوطني التي رأسها غاستون دوميرغ وكانت مدة هذه الحكومة قصيرة الاجل فقد انهل الاتحاد الوطني بسرعة وعادت من جديد حركات العصابات ولمعارضة هذه الحركات تألفت الجبهة الشعبية وقامت اول مظاهرة كبرى لها في 14 تموز 1935 وكانت الجبهة عبارة عن تكتل احزاب اليسار الذين توافقو على تنفيذ برنامج اصلاحي شامل تالفت الجبهة من عشرة احزاب هي:

1-الحزب الراديكالي 2-الحزب الشيوعي 3-الحزب الاشتراكي 4-عصبة حقوق الانسان 5-حركة الكفاح6-الاتحاد العام الكونفدرالي لعمل الموحد7-الاتحاد العام الكونفدرالي للعمل 8- لجنة المثقفين لمناهضة الفاشست 9- اللجنة العالمية ضد الفاشست والحرب10-الاتحاد الاشتراكي الجمهوري.

اما ابرز الثقة بالحكومات الفرنسية التي لم تكن تستند الى اغلبية برلمانية تعطيها القدرة على الاستمرار في الحكم لمدة طويلة تستطيع معها تنفيذ برنامجها الانتخابي .

2-تعدد الاحزاب واحترام الخلافات بين الزعامات السياسية الامر الذي كان يضعف السلطة التنفيذية اي الحكومة التي كانت موزعة بين الاحزاب وكل حزب يتصرف بشكل منفصل وليس هيئة لتفصيل السلطة المركزية المتماسكة.

3-ظهور الفضائح الفساد المالي الذي تورط بها عدد من رجال الحكم ومن اعظاء البرلمان وبعض كبار الموظفين في الحكومة فقد شاعت حالة الاثراء غير المشروع الذي ادى الى ظهور دعوات تطالب بالاصلاح الاداري ومحارية الفساد وتطالب تطهير الجهز الاداري من العناصر البيروقراطية .

4-النفور الشعبي الفرنسي من قوى اليمين التي لم يكن يهمها سوى المحافظة على مواقعها وثرواتها وكانت العناصر اليمنية متحكمة بمقدرات البلاد .

وهم اصحاب رؤؤس الاموال واصحاب الشركات الكبرى .

5-ابرام المعاهدة الفرنسية السوفيتية في عام 1936 قلل من الحذر الذي ساد فرنسا تجاه الشيوعيين الفرنسيين وكانت نتائج الانتخابات للجبهة 267 واليمين 132 والمعتدلين 60 وشكلت الجبهة الشعبية بعد فوزها في الانتخابات العامة التي جرت في عام 1936 حكومة برئاسة ليون بلوم ووضع برنامجه على احداث تغييرات جذرية في الادارة والتشريع العمالي والاقتصادي.

اما اهم الاصلاحات التي نفذت في حكومة الجبهة (1936-1939) في

1-تخفيض ساعات العمل اسبوعيا الى 40 ساعة

2-زيادة الاجور للعمال بهدف تفعيل القدرة الانتاجية في البلاد.

3-تأميم بعض الصناعات المتعلقة بالانتاج الحربي

لكن الحكومة لم تستطع احتواء الازمة الاقتصادية التي شهدتها فرنسا في عام 1939 وعلى الصعيد الخارجي كانت انظارها مشدودة الى التطورات السياسية المتمثلة بالغزو الايطالي للحبشة والحرب الاهلية الاسبانية والاحتلال الياباني للصين كل ذلك طفى على جهود الجبهة الشعبية في تنفيذ برنامجها للاصلاح الداخلي.